

## واقع الأسرة الجزائرية في المجال الريفي في ظل التحولات التكنولوجية

أ.بن قويدر عاشور/ جامعة ورقلة

أ. حسام حكيم / جامعة الجزائر

### الملخص

يتميز المجتمع الريفي بسيطرة الحرف الزراعية ، والعلاقة الوثيقة بين الناس، وصغر حجم تجمعاته الاجتماعية ، مع درجة عالية من التجانس الاجتماعي. كما يعرف عن المجال الريفي تعلق السكان فيه بالارض وبالطرق التقليدية القديمة مع التضحية و بالمصلحة الشخصية في سبيل العائلة. كما تمارس الحياة في المجتمع الريفي في اطار من الود الجماعي الكبير مع الجميع، ومنه يتقبل الفرد القوانين والأعراف والقيم السائدة في المجتمع وفي الأسرة على الخصوص .ومن الواضح أن نلاحظ أن الأسرة الريفية تشجع الاندماج المبكر لشخصية الطفل ولكن نشير مع ذلك إلى بروز بعض التحولات على الأسرة الريفية في ظل تحسن الأوضاع وفي ظل التطور التكنولوجي - خاصة- الذي وصل إلى كل بقاع العالم ومس بذلك البيئة الريفية .

ومن هنا نتساءل عن طبيعة العلاقة بين الفرد والأسرة في المجال الريفي: هل فعلا مازالت كما كانت في السابق وفق المعطيات التي أشرنا إليها آنفا ، أم أن الامور تغيرت ومنه تغيرت العلاقة بين الفرد واسرته في المجال الريفي ؟

### نص المداخلة:

#### مقدمة:

تعد الأسرة أهم جماعة أولية في المجتمع لعدة اعتبارات، منها أنها أول مؤسسة تربية تقوم بعملية التنشئة الاجتماعية، و فيها يتعلم الفرد القيم و الضوابط الاجتماعية وقواعد السلوك والتوجيهات العامة في الحياة.

فلطالما كانت الأسرة تلك المؤسسة التي تضطلع بوظائف متعددة و مختلفة، فهي المؤسسة التي تختص بعملية الإنجاب و التربية والتعليم والتنقيف، فضلا عن وظيفة منح المكانة الاجتماعية التي تسمح لكل فرد منها أن ينسج علاقات اجتماعية ناجحة، وأن يتقلد المناصب والمسؤوليات. فإلى جانب وظيفة التوجيه الديني و الترفيه ، كانت الأسرة كذلك تمثل مؤسسة اقتصادية مكتفية بذاتها تستهلك ما تنتج ، تدخر، و تستثمر، وتحمل أعضائها على تعلم الحرف و الصنائع، و طرق التسيير والمبادلات وما إلى ذلك من الأنشطة الاقتصادية؛ غير أن التطور الحاصل في المجتمعات الحديثة،

كان له عظيم الأثر إن على مستوى البناء أو على مستوى الوظائف، فمن حيث البناء بدأت الأسرة الممتدة في الضمور شيئاً فشيئاً، لتفسح المجال لانتشار نمط آخر من الأسر، و يتعلق الأمر بالأسرة النوواة أو الزوجية؛ أما من حيث الوظائف، فلم تعد الأسرة النوواة و خاصة في المدينة قادرة على أداء تلك الوظائف التقليدية التي ذكرناها من قبل، بل اقتصر دورها في عملية الإنجاب و التنشئة الاجتماعية، فاسحة المجال لمختلف المؤسسات الاجتماعية التكفل بالوظائف الأخرى: الاقتصادية منها و التعليمية و الدينية و ما إلى ذلك. ومن هذا المنطلق فان التساؤلات التي نطرحها في هذه الدراسة تتعلق بما يلي:

ما هي العوامل التي أدت إلى حدوث هذه التغيرات؟ وكيف تم ذلك؟  
ثم ما هي آثار هذه التغيرات على الأسرة من جهة وعلى الفرد من جهة أخرى؟  
و كيف فسرت النظريات الاجتماعية هذه التحولات؟

### أولاً - تحديد لأهم المفاهيم الأساسية

1- لتي وردت في الدراسة :

#### 1- الأسرة:

رغم أن الأسرة تعد من أهم المؤسسات الاجتماعية التي يتكون منها البناء الاجتماعي، إلا أنه لا يوجد تعريف واضح يتفق حوله العلماء، وعليه فقد تعددت التعريفات الخاصة بالأسرة بتعدد العلماء واتجاهاتهم الفكرية والنظرية.

إن مفهوم الأسرة لغة هو: الدرع الحصينة و أهل الرجل وعشيرته، وتطلق على الجماعة التي يربطها أمر مشترك، وجمعها أسر<sup>(1)</sup>، وقد ورد في معجم علم الاجتماع أن: "الأسرة هي عبارة عن جماعة من الأفراد يرتبطون معا بروابط الزواج، والدم، والتبني، ويتفاعلون معاً، وقد يتم هذا التفاعل بين الزوج والزوجة، وبين الأم والأب، وبين الأم والأب والأبناء، ويتكون منهم جميعاً وحدة اجتماعية تتميز بخصائص معينة"<sup>(2)</sup>.

لقد قام عالم الأنثروبولوجيا الأمريكي "جورج بيتر مردوخ" خلال الأربعينيات، بمسح شمل (250) مجتمعا بشريا توصل من خلاله إلى أن الأسرة تشكل جماعة اجتماعية بشرية كونية؛ وأن هناك ثلاثة أنواع متميزة من التنظيم الأسري، أولها "الأسرة النووية" التي تتكون من رجل وزوجته وذريتهما، وثانيها "الأسرة الممتدة" التي تتكون من أسرتين نواتين أو أكثر، مرتبطة ببعضها من خلال امتداد علاقة الوالدين بالابن المتزوج الذي يستمر مع والديه حتى بعد زواجه، وثالثها "الأسرة البوليجامية" وتتكون من أسرتين نواتين أو أكثر مرتبطة بزيجات جماعية.<sup>(3)</sup>

كما يرى بأن الأسرة هي جماعة اجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك، وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية، و يوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع، وتتكون الأسرة على الأقل من ذكر بالغ، وأنثى بالغة، وطفل سواء من نسلهما أو بالتبني.

أما "إميل دوركايم"، فهو يعتبر أن: "الأسرة ليست ذلك التجمع الطبيعي للأبوين، وما ينبجانه من أولاد، بل إنها مؤسسة اجتماعية تكونت لأسباب اجتماعية ويرتبط أعضاؤها حقوقيا وخلقيا ببعضهم البعض" بمعنى أن الأسرة حسب "دوركايم"، لا يمكن اعتبارها ذلك الإطار الطبيعي الذي من خلاله يتم تلبية تلك الرغبات البيولوجية الجنسية والعاطفية بين الرجل والمرأة فحسب، بل تتعدى ذلك لتصبح مؤسسة بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى مع ضرورة وجود إطار تنظيمي يحدد لكل عضو من هذه الأسرة ما له من حقوق وما عليه من واجبات، وبالتالي تصبح هذه المؤسسة ضرورة اجتماعية، لها وظائف متعددة بداية من الوظائف الاقتصادية، الاجتماعية، التربوية، لكن ذلك يتم وفق نظام اجتماعي يحدد الصلة بين أعضائها وهذه الصلة قانونية وخلقية في آن واحد.

وفي العموم يمكن أن نعرف الأسرة تعريفا جامعا مانعا بالإرتكاز على النقاط التالية:

- 1- طبيعة الأسرة في حد ذاتها باعتبارها أهم جماعة أولية في المجتمع.
- 2- تتألف من عدد من الأفراد يجمعهم رباط الزواج (كما هو الحال بين الزوج والزوجة)، أو الدم (كما هو الحال بين الآباء والأبناء والأقارب)، أو التبني (كما هو الحال بين الطفل المتبني، وبين أفراد الأسرة).
- 3- يقيمون جميعًا في منزل واحد، ويعيشون حياة اجتماعية واقتصادية واحدة.
- 4- يتفاعل أعضاء الأسرة وفقا لأدوار اجتماعية محددة (دور الزوج والزوجة، دور الأب والأم، ودور الأخ والأخت).
- 5- ينشأ بينهم التزامات متبادلة اجتماعية، قانونية واقتصادية.
- 6- يلتزم كل فرد من أفراد الأسرة بأداء الواجبات مثل رعاية الأطفال وتربيتهم، ومقابل ذلك يحصل كل فرد على مجموعة من الحقوق.
- 7- تحرص الأسرة على المحافظة على نمط ثقافي خاص بها مستمد من النمط الثقافي العام.<sup>(4)</sup>

لابد كذلك أن نشير بأن هناك اختلاف بين مفهوم الأسرة ومفهوم العائلة، فالأولى (يعني الأسرة) مكونة من الزوج والزوجة وأولادهما غير المتزوجين الذين يقيمون في مسكن واحد؛ بينما العائلة مكونة من الزوج والزوجة وأولادهما الذكور والإناث غير المتزوجين، والأولاد المتزوجين وأبنائهم وغيرهم من الأقارب: العم والعمة، الذين يقيمون كلهم في مسكن واحد تحت إشراف رئيس العائلة؛ بالإضافة إلى ذلك فإن ثمة أوجه اختلاف أخرى بين الأسرة والعائلة منها على وجه الخصوص صغر حجم الأسرة مقارنة بالعائلة، وكذلك ارتباط وجود العائلة أكثر بالقرية منه في المدينة والعكس صحيح، حيث أن المدينة يتردد وجود الأسرة بها أكثر من العائلة.

وبما أن دراستنا هذه تتمحور حول التغيير الاجتماعي للأسرة في المجال الحضري، فإننا سنقوم بتعريف هذه الوحدة الحضرية التي هي المدينة، وتحديد بعض الخصائص التي تتميز بها باعتبارها جزء

من الأيكولوجيا البشرية المكونة من أربعة مكونات رئيسية: البيئة، السكان، التنظيم الاجتماعي، والمستوى التكنولوجي، كما حددها كل من "دنكان" و "شتور".<sup>(5)</sup>

**2- تعريف المدينة:** اختلف علماء الاجتماع في تحديد معنى واضح وشامل للمدينة، حيث يعرفها البعض انطلاقاً من عدد السكان، بينما تعرف من قبل آخرين على الأساس الاقتصادي والوحدة السكنية، أو على أساس الناحية العمرانية والديمغرافية.

إن المدينة، أو المجال الحضري، تعني لغة الحاكم أي القاضي، فهي مكان إقامة الحاكم وهذا ما يدل على أن الحكم والإدارة من أقدم الوظائف التي عرفتھا المدن، أما اصطلاحاً فقد عرفها "تايلور" طبقاً للحجم السكاني واختلاف أنماط السكان،، بينما يعرفها "ديكنسون" بكونها منطقة نشاط متخصص وهو بالضرورة ذو طابع اقتصادي.<sup>(6)</sup>

أما بالنسبة لـ"ابن خلدون"، فهو يعتبر المدينة مجتمع غير زراعي يختص أهلها بالتجارة، والصناعة كما أورد في مقدمته بأن المجتمعات البشرية قسمان: مجتمع بدوي ومجتمع حضري، حيث يقول: "ومن هذا العمران ما يكون بدوياً، وهو الذي يكون في الضواحي وفي الجبال وفي الفقار وأطراف الرمال" ويقصد هنا المجتمع البدوي، أما المجتمع الحضري، فقد جاء تعريفه بكونه "ومنه ما يكون حضرياً وهو الذي بالأمصار والقرى والمدن".

### تعريف التغير الاجتماعي:

"كان هيرقليطس"، الفيلسوف الإغريقي، يرى بأن التغير هو بمثابة قانون الوجود على عكس الاستقرار الذي يعتبره بأنه موت وعدم، والإنسان لا يستطيع أن ينزل النهر الواحد مرتين، لأن مياهاً جديدة ستأتي من حوله، وبالتالي فالتغير ظاهرة كونية تمس كل مستويات الوجود، في المادة غير الحية، والمادة الحية، وخاصة في الحياة الاجتماعية، حيث يعتبر التغير الاجتماعي بمثابة الإختلافات المتعاقبة التي تقع عبر الزمن في بعض العلاقات الاجتماعية كالمعايير، والدور، والمكانة، والبناء الاجتماعي، ودور المرأة والملكية... إلخ<sup>(7)</sup>، وبالتالي فالتغير الاجتماعي هو صفة أساسية من صفات المجتمع، وهذه الصفة لا تخضع لإرادة معينة، بل هي نتيجة تيارات اجتماعية وعوامل ثقافية، واقتصادية أو سياسية يتداخل بعضها في بعض، ويؤثر بعضها في بعض<sup>(8)</sup>، فالتغير الاجتماعي هو جزء من عملية أكبر وأوسع والتي يطلق عليها اسم التغير الثقافي الذي يعني بالجوانب المادية وغير المادية للثقافة، من علوم وفنون وفلسفة وتكنولوجيا، ولغة وآداب، وغير ذلك من الأشكال والأنماط الثقافية، فالتغير الاجتماعي يقتضي تغير في العلاقات الاجتماعية نتيجة للتغير في الأوضاع الاقتصادية.<sup>(9)</sup>

ثانياً/ عوامل تحوّل الأسرة والنظريات المفسرة لها:

## 1- عوامل تحوّل الأسرة:

يتفق كثير من علماء الاجتماع على أن الأسرة كانت مكتفية بذاتها، حيث كانت تؤدي وظائف متعددة اقتصادية واجتماعية، فقد كانت الأسرة تتكفل بوظائف اجتماعية مختلفة مثل التنشئة الاجتماعية والتوجيه الديني ومنح المكانة والحماية والترفيه والتعليم، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت تمثل وحدة اقتصادية مكتفية ذاتيا لأنها تقوم بإنتاج وإستهلاك ما تنتجه ولم تكن بحاجة للبنوك والمصانع والمتاجر<sup>(10)</sup>، غير أن التطور الذي طرأ على الحياة الاجتماعية في المدينة، والذي أدى إلى إحداث تغيير جذري على طبيعة الأسرة في المدينة، ما نتج عنه ظهور مفهوم الأسرة النواة التي أخذت مكان الأسرة الممتدة، وبالتالي أسندت كثير من الوظائف التي كانت تقوم بها الأسرة الممتدة إلى مؤسسات اجتماعية أخرى مثل المدرسة، ودور الحضانة، والمؤسسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، لكن يبقى تفسير هذا التغير مرتبط بعوامل مختلفة نذكر منها:

### 1- العامل الجغرافي:

يقصد بالعامل الجغرافي مكونات البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان والتي تشمل الموقع، والتضاريس، والتربة، والمناخ، والثروات المعدنية والزراعية، والحيوانية، كل هذه العناصر لها تأثير مباشر على أنشطة أفراد الأسر وأي تغيير يطرأ على الظروف الجغرافية سيحدث تغييرات على الأسرة، وبالتالي يمكن اعتبار حدوث الزلازل وهبوب الأعاصير، وإشتداد الحرارة أو البرودة في بعض المناطق، سببا لإحداث تغييرات في اتجاهات أعضاء الأسر الذين يقيمون في هذه المناطق، من ذلك مثلا نجد أن للمناخ أثر في نوع المحاصيل وفي الإنتاج الصناعي والنشاط التجاري.<sup>(11)</sup>

### 1- 2 عامل السكان:

هناك عدة مؤشرات خاصة بعامل السكان تؤثر على تغيير الأسرة ومنها كثافة السكان، وحجم الجماعات، ومعدلات المواليد، والوفيات، والهجرة الداخلية والخارجية واستحداث مناطق جديدة للعمران، والسكن وبنسبة الأطفال والشباب وغيرها من المؤشرات التي تؤثر سلبا أو إيجابا على العمل والإنتاج وعلى الإقتصاد بشكل عام.

لابد من الإشارة كذلك، إلى أنّ كثرة عدد أفراد الأسرة في الدول المتخلفة نتيجة الإقبال على الزواج، ومن ثمّ إرتفاع نسبة الولادات وانخفاض نسبة الوفيات وما يتطلبه من رعاية غذائية وصحية وترفيهية، يتعارض مع مقتضيات الحياة العصرية وارتفاع مستوى المعيشة وكذلك ظروف الأم العاملة؛ لذلك نرى مثلا بأن دولة مثل الصين تشجع الأسر الصينية على عدم كثرة الإنجاب والإكتفاء بالطفل الواحد وذلك نظراً للنمو الديمغرافي الهائل في هذا البلد، في مقابل ذلك نلاحظ أن بعض الدول الغربية تشجع الأسر على الإنجاب بسبب ارتفاع نسبة الشيخوخة في هذه المجتمعات.

### 1-3 العامل الاقتصادي:

هناك علاقة قوية ومتبادلة بين النظام الأسري والنظام الاقتصادي، فالأسرة تمد الاقتصاد بالأيدي العاملة وبالمقابل فهي المستهلك الأول لما ينتجه النظام الاقتصادي من سلع وخدمات، لقد شجع النظام الاقتصادي المرأة على الخروج للعمل، وبذلك اكتسبت دورًا جديدًا يضاف إلى دورها التقليدي داخل المنزل، كما يلاحظ أيضا تأثير الاقتصاد في الأسرة من خلال ارتفاع معدلات الطلاق في فترات الكساد، وارتفاع مستوى حياة الأسر خلال فترات الرخاء الاقتصادي.

يقول "قود" (Good) في وصف تأثير الاقتصاد (من خلال التصنيع) على الأسرة: "بينما يتغلغل النسق الاقتصادي ويمتد من خلال التصنيع، تتغير أنماط الأسرة وتضعف الروابط القرابية الممتدة ونتجه نحو بعض أشكال النسق الزوجي الذي يبدأ في الظهور وهذه هي الأسرة النوواة التي تصبح وحدة قرابية مستقلة".<sup>(12)</sup>

لقد أخذ التصنيع في الجزائر مثلا طريقه مباشرة بعد الاستقلال بإعتباره محملاً بالفضائل الاجتماعية، بهدف الخروج من التبعية والتخلف، وتبعته هجرات واسعة داخلية نحو المدن الكبيرة التي تركزت فيها الصناعة مثل الجزائر، عنابة ووهران. وعملية تركيز الصناعة في المدن هذه، أدى إلى تعميق الهوة بين الريف والمدينة رغم جهود الدولة آنذاك من خلال إدخال العديد من الخدمات إلى الريف والإهتمام بالقطاع الزراعي وإنشاء القرى الفلاحية. لكن ذلك لم يمنع من تناقص عدد سكان الريف بمعدلات سريعة، بالمقابل شهدت المدن زيادة كبيرة في الحجم السكاني نظراً لإزدهار القطاعات الحكومية الرئيسية كالإسكان، التجارة، ونمو شبكة الطرقات، وهذا ما كان له انعكاسات سلبية على المجال الحضري، فزيادة الطلب على الأنشطة والخدمات قد أدت إلى زيادة الطلب على السكن بالمدن، وبالتالي فالتصنيع قد كانت له آثاره السلبية على الأسرة والمجتمع في الجزائر رغم الأهمية التي يكتسبها التصنيع مبدئياً في كل دول العالم.

### 1-4 العامل التكنولوجي:

يقصد بمفهوم التكنولوجيا فن الإنتاج الحديث، فهي تمثل تلك الأساليب والوسائل الحديثة المستخدمة في المشروعات الاقتصادية، والاجتماعية، الهدف من وجودها هو توفير الجهد العضلي والجسماني لدى مباشرته لعمله وبالتالي تتيح له وقت فراغ أطول، ومستوى معيشي أفضل.

أما تأثير العامل التكنولوجي على الأسرة فهو يظهر على مستويين: مستوى بناء الأسرة، ومستوى وظيفتها.

من حيث بناء الأسرة يلاحظ أن الأسر التي تأخذ بالتكنولوجيا الحديثة يميل حجمها إلى النقصان مع ما يصحبه من انتشار تشكل الأسرة النواة أو الزوجية، أما بالنسبة للوظائف فيلاحظ أنها تقلصت بشكل كبير، حيث لم يبق من وظائف الأسرة التقليدية إلا القليل، ولعل أهمها هي وظيفة الإنجاب والتنشئة الاجتماعية.

## 5-1 العامل الإيديولوجي:

الإيديولوجيا هي ذلك النظام الفكري والعاطفي الذي يعبر عن مواقف الأفراد من العالم والمجتمع والإنسان، لقد كان لمفهوم الإيديولوجيا تأثير على تغيير الأسرة من خلال ارتفاع مستوى رعاية الأطفال في المجتمعات الحديثة، لقد أصبحوا يحصلون على رعاية فائقة وخدمات كثيرة لم يتيسر لهم الحصول عليها من قبل، ويمكن تفسير ارتفاع رعاية الأطفال حالياً بنقص عددهم في الأسرة نتيجة فعالية وسائل تنظيم الأسرة في بعض المجتمعات المزدهمة بالسكان، واتجاه المرأة إلى التقليل من الإنجاب.

## 2- النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي للأسرة:

أدت التغيرات التي حدثت في أوروبا وأمريكا للأسرة إلى ظهور عدة نظريات سوسيولوجية، حاولت تفسير هذا التحول الذي وقع للأسرة من خلال تحليل آليات ودوافع هذا التغير، وسوف نكتفي بعرض أهم ثلاثة نظريات وهي: النظرية التطورية، نظرية الصراع، النظرية البنوية الوظيفية.

## 2-1 النظرية التطورية:

في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين اهتمت هذه النظرية بالتغيرات الدائمة التي تطرأ على الأسرة على مدى حياتها، مفسرة ذلك بديناميكيات التفاعلات في نظام الأسرة، وقد نوهت هذه النظرية بتأثير البيئة الاجتماعية باعتبار أن العوامل الخارجية تؤثر في التغيرات الناشئة عن القوى الداخلية، فمثلاً أخذ الركود الاقتصادي أهميته من حيث تعديله دور التنقلات المعتادة في الأسرة وكذا تعجل الزوجة الأم العودة إلى العمل وكذلك استقلال الأولاد في فترة مبكرة من حياتهم.<sup>(13)</sup>

فنظرية التطور تعتبر أن الأحداث الديمغرافية في الأسرة من زواج وولادة أطفال أو نموهم ومرورهم بمراحل العمر المختلفة وتقدم الزوجين في العمر، تعتبر هذه الأحداث بمثابة القوى السياسية الدينامية التي تحدث التغير الاجتماعي على الأسرة وتؤثر بذلك في بنية الأسرة ووظائفها، لكن ما يؤخذ على هذه النظرية هو كونها سلمت جداً بأن الناس يتزوجون وينجبون أطفالاً ويظلون معا حتى الموت، وهو الأمر الذي لا يحدث دائماً، حيث أصبحت نسب الطلاق مثلاً في ارتفاع مستمر، وهذا ما جعل هذه النظرية لا تلائم كلية الاتجاهات الحديثة في هذا المجال.

## 2-2 نظرية الصراع:

تعتبر نظرية الصراع أنّ الحياة الاجتماعية- بشكلها العام- تتميز بتضارب المصالح الفردية، والتغيرات ما هي إلا النتيجة الحتمية لهذه الصراعات التي تدمر التوازن القديم وتنتج توازنات جديدة ينكشف فيها في الحال بذور خلاقات قوية، فبنيان الأسرة الصغيرة يخلق ظروفًا خاصة لتصادم مصالح أفرادها، غير أنّ الصراعات الداخلية تعكس التناقضات الأساسية في البنيان الاجتماعي الكبير، فخلاف الزواج ينسب دائما إلى توزيع الموارد وعبء العمل وممارسة السلطة في الأسرة، ولكنها تعكس في الحقيقة الظروف الاجتماعية الكبرى التي كان لها تأثير كبير على الأسرة وعلى علاقات الأفراد داخلها؛ وبصورة مختصرة، فإن نظرية الصراع ترجع التغيرات التي حدثت في الأسرة إلى ثلاثة عوامل: العامل الأول هو التحولات الاجتماعية الكبرى حيث انعكس على الأسرة ووظائفها، فروابط السلطة المتغيرة، والأنماط الجديدة لتوزيع المنتجات، والحركات الاجتماعية الكبيرة يمكنها كلها أن تغير معالم الأسرة؛ أما العامل الثاني، فيتمثل في كون التحضر الإجباري والهجرة من الريف إلى المدينة، أدى إلى حدوث تغيرات هامة في حياة الكثير من الأسر، بفعل هجرة أعداد هائلة من العمالة غير المهرة، وخاصة غير المرتبطين بأرضهم من سكان الريف، إلى المصانع الجديدة والإقامة في ظروف معيشية مختلفة، حيث لم تجد نسبة كبيرة منهم المساكن القريبة من مواقع العمل، ولهذا أدى هذا الأمر بلا شك إلى ضياع الوقت في وسائل المواصلات البطيئة، مما أدى بدوره إلى انكماش الوقت الذي كان مخصصًا للحياة الأسرية؛ بالنسبة للعامل الثالث فهو مرتبط بالزيادة الحادة في النشاط الاقتصادي الذي تزاوله النساء حيث توزع اهتمامهن بين الأسرة والعمل وهو ما أثر سلبا على الحياة الأسرية.<sup>(14)</sup>

### 3-3 النظرية البنوية الوظيفية:

يرى "تالكون بارسونز" أن الأسرة تعمل دائما على ترسيخ وضع متوازن ومنسجم كتعويض عن التأثيرات والتوترات الخارجية، ذلك أن التوازن بمثابة الطبيعة المركزية للأسرة والإستقرار في بنية الأسرة، وهو المهمة الرئيسية للزوج والزوجة الأم، فالأسرة بالنسبة لـ "بارسونز" (T. parsons) هي بمثابة نظام تتدمج فيه نظم فرعية لا يتسنى فهمها دون الرجوع إلى النظام الشامل، حيث أن الأسرة بإعتبارها نظامًا فرعيًا معرضة لضغوط من ناحية التغيرات التي تطرأ على المجتمع الكبير. إن التأثيرات التي تحدث في الأسرة هي انعكاسات للظروف الجديدة والقيم الثقافية الجديدة. ولعل أهم إسهام للنظرية البنوية الوظيفية، هو تأكيدها على أن فهم السلوك الإنساني لا بد أن يكون من خلال تحليلنا لدور المعايير والقيم في الأفعال، وهذا ما يساعدنا على فهم صراع القيم والمعايير إبان التغيرات الاجتماعية الكبرى.

وفي الأخير يمكن القول أنّ هذه النظريات الثلاثة السالفة الذكر رغم إسهاماتها في تفسير التغيرات الاجتماعية التي طرأت على الأسرة في المجال الحضري تبقى غير كافية، لذلك يتعين علينا البحث عن نموذج متعدد الأبعاد يأخذ في الإعتبار الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية، فالتغيرات الأسرية مرجعها الأساسي العوامل الثقافية، فالشباب حاليا لديه تفكير جديد يعكس القيم الجديدة المكتسبة حيث النزعة التحررية ورفض التقاليد.

## ثالثاً/ آثار التغير الاجتماعي على الأسرة والفرد في المدينة:

### 1- آثار التغير الاجتماعي على الأسرة:

لم تسلم الأسرة من التغيرات الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية الشاملة، التي شهدتها المجتمع الحديث نتيجة التصنيع والتحضّر والتحديث، فأحدثت فيها تغيرات كبيرة، يمكن حصر أهمها فيما يلي:

1.1- ما يميز الأسرة الحديثة الآن هو تحوّلها المستمر من أسرة ممتدة إلى أسرة نواة أو زواجية، إلى درجة أننا لا نكاد نعثر على أسرة ممتدة في الدول المتقدمة وخاصة في المدينة، ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من العوامل أهمها يتمثل في تعقد الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وطبيعة العمل وخاصة العمل الصناعي، وظهور المسؤولية الفردية، ونمو حركة التعليم، وظهور العلاقات الرسمية والتعاقدية، وإعادة نظام التقويم الاجتماعي لنقوم على أساس التعليم والقدرات الشخصية، والإنجاز والجهد الفردي وليس على أساس الحسب والنسب أو الانتماءات العشائرية والأسرية، ومن المتوقع أن تتلاشى الأسرة الممتدة كلية نتيجة استفحال الظروف المادية والتكنولوجية المعقدة التي لا تتلاءم مع طبيعتها.<sup>(15)</sup>

2.1- نتج عن التحولات التي حدثت للأسرة الممتدة انفصال كامل بين أسرتي التوجيه والإنجاب، لأن الفرد حين يتزوج ويفصل عن أسرته يكون أسرة زواجية خاصة به، عكس ما يحدث في الأسرة الممتدة حيث يصبح ولاء الفرد متعددًا بين الأسرة الصغيرة والأسرة الممتدة وكذلك الأمر بالنسبة للولاء.

3.1- أصبحت الأسرة الحديثة أكثر ميلا لاستعمال وسائل تحديد النسل رغبة منها في تقليل عدد أطفالها، وذلك لظروفها الاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي لا تسمح لها بإنجاب الأطفال الكثر.

4.1- ساهم ما بات يعرف بالإنقلاب النسوي المتمثل في حصول المرأة على ثلاثة إنجازات، تجسّدت في حصول المرأة على حريتها، إضافة إلى إستفادتها من الحق في التعليم وكذا تشغيلها في مختلف الأعمال والوظائف التي كانت حكراً على الرجال، ومما لا شك فيه أن تعليم المرأة هو الذي أوجد وعياً واضحاً لدى المرأة بذاتها ومركزها ومكانتها، ودورها في المجتمع عامة، وفي الأسرة خاصة.

ذكرنا سابقاً، بأن الأسرة كانت تقوم بوظائف عديدة منها الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، غير أنه بفعل تأثير عمليات التحضر والتصنيع والتحديث ضاقت وظائف الأسرة، بحيث ظهرت مؤسسات جديدة حلت محلها وأصبحت تتولى كثير من الشؤون الاقتصادية والتشريعية والدينية، التي كانت تؤديها من قبل وبذلك لم يبق لها إلا وظيفتي التناسل والتنشئة الاجتماعية.

(16)

6.1- ساهم التصنيع والتحديث في تفكك العلاقات القرابية وضعفها ويرجع ذلك، إلى أسباب منها الإنتقال الجغرافي والاجتماعي، وتباين المهن والمستويات الاقتصادية والتعليمية، وتعقد الحياة وزيادة مشكلاتها الاجتماعية والحضرية، كما ينتج انفصال أسرتي التوجيه والإنجاب استقلال الزوجين بشؤونهما الخاصة وتحررهما من الضوابط غير الرسمية التي يفرضها الأقارب.

7.1- كانت طريقة تسيير شؤون الأسرة من قبل الآباء تعتمد على التسلط و الديكتاتورية، لكن مع التغيرات التي طرأت بفعل حركة التعليم والاتصال داخل المجتمع، ظهرت لدى الأبناء مجموعة من الأفكار والقيم تختلف عن تلك التي حصل عليها الآباء في ظل ظروف متغيرة، وهذا ما أحدث تغييراً في طبيعة العلاقة بين الآباء والأبناء، وبين الآباء والأمهات، والتي تحولت من علاقة خضوع وسيادة، إلى علاقة حوار وتفاهم، ومنه ظهور النموذج التحرري أو الديمقراطي في الأسرة محل النموذج التسلطي القمعي.

8.1- تميل الأسر حالياً إلى السكن في بيوت مستقلة تتناسب مع أوضاعها الاجتماعية والاقتصادية و القريبة من أماكن العمل.

9.1- أصبحت الأسرة في المدينة حالياً تفضل تطبيق الأساليب الحديثة في التربية، مع اختفاء التعارض في تربية الأطفال بين الزوج والزوجة.

## 2- آثار التغيير الاجتماعي على الفرد:

1.2- ارتفاع سن الزواج عند الجنسين بسبب التحاق الذكور والإناث بمختلف المراحل التعليمية، وكذلك تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

2.2- أصبح للفرد الحرية الكاملة في اختيار شريك حياته خاصة عند الإناث، وهي ظاهرة لم تكن موجودة من قبل، وشيوع أسلوب الزواج الخارجي وذلك بإختيار الزوجة من فئات اجتماعية لا ترتبط بالضرورة برياط الدم.

3.2- ميل نظام تعدد الزوجات إلى الإنقراض، وشيوع النظام الأحادي للزواج بسبب غلاء المعيشة من جهة، وأزمة السكن من جهة أخرى.

4.2- أدى التحول الذي حدث في بناء الأسرة، إلى تحرر الشباب من كثير من الضوابط، والضغوط التقليدية، فالشباب الذي تتاح له فرصة متقدمة من التعليم، ودرجة من الإستقلال الاقتصادي نتيجة حصوله على دخل ثابت من عمله، وعلى مركز اجتماعي في ظل نظام التقويم الاجتماعي المتغير يفوق الذي حصل عليه آباؤه، هذا الشاب يصبح بلا شك أكثر تحرراً واستقلالاً عن أسرته بالمقارنة بالشباب الريفي الذي نشأ في ظل الأسرة الممتدة.

من التغيرات التي طرأت على تركيبة الأسرة بالمجال الحضري، تغيير كبير في المراكز التي يشغلها كبار السن في الأسرة، فمن المعروف أن كبار السن يحتلون مركزاً أساسياً في المجتمعات التقليدية، وغالبا ما تكون منهم الرئاسة الأسرية والسياسية، والدينية والقيادة الاجتماعية، وقيادة الرأي، ويرجع ذلك

إلى أن التقدم في السن يعد المصدر الأساسي للخبرة والدراية، إلى جانب ما يتضمنه السن من وقار واحترام، إلا أن هذه الأمور تتغير مع تحول المجتمع نحو التقدم الاقتصادي والثقافي، حيث يفقد كبار السن ما يتمتعون به من مركز وهيبة بعد انتشار التعليم، وتغير نظام التقويم الاجتماعي ليقوم على أساس الإنجاز وما يحتله الشخص من مكانة مهنية وتعليمية وما يقدمه لمجتمعه من نفع، إلا أن كبار السن لا يتخلّون عن مواقعهم بسهولة لسببين أساسيين وهما:

- إن أمجادهم تنتمي إلى الماضي.
- صعوبة التوافق مع الأوضاع والقيم، والمواقف المتغيرة.

### خاتمة

من خلال هذه الدراسة، نستنتج أن الأسرة باعتبارها جزءاً من النسق العام وهو المجتمع ككل، تأثرت بمختلف العوامل التي أثرت بدورها على هذا النسق الكلي، و من بينها العامل التكنولوجي و الاقتصادي و كذلك العامل المتعلق بالكثافة السكانية و الموقع الجغرافي و كلها عوامل أدت إلى تغيرات عديدة مست الأسرة و الفرد على السواء، فبرز شكل جديد من الأسر وهي الأسرة النوواة، التي أصبحت السمة الغالبة التي تميز المجتمعات الحديثة خاصة في المجال الحضري؛ و قد نتج عن ذلك، تخلي الأسرة عن كثير من الوظائف التقليدية التي كانت تقوم بها سالفاً، أما ما تعلق بآثار هذه التغيرات فقد تجلت في تفكك العلاقات القرابية و التغير في طبيعة العلاقات بين الأبناء والآباء، وظهور وسائل تحديد النسل وارتفاع سن الزواج و شيوع النظام الأحادي للزواج بدل تعدد الزوجات بفعل الصعوبات المعيشية و أزمة السكن، وكذلك حصول المرأة على الحق في التعليم والشغل ومزيد من الحرية. نذكر في الأخير أن بعض العلماء اعتقدوا أن التغيرات التي طرأت على الأسرة المشار إليها سالفاً، ستؤدي إلى زوال الأسرة بالمفهوم الكلاسيكي، في حين أن البعض الآخر من العلماء اعتقد أن الأسرة لا يمكن أن تزول لأنها تملك استعدادات ذاتية تجعلها قادرة على التكيف مع مختلف التغيرات، وهو الرأي الذي نراه يتماشى مع طبيعة وجوهر الأسرة مثلما يؤكد التاريخ .

## قائمة المراجع

- [1]- عبد القادر القصير، الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1999، ص 33.
- Joseph. Sumpf et Michel Hugues : « **Dictionnaire de sociologie** », Librairie Larousse PARIS.1973, p 131.2
- 3- أحمد سالم الأحمر، علم اجتماع الأسرة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، 2004، ص 16.
- 4- إكرام هارون الأسرة النووية والبعث الاجتماعي لتواصلها القرابي في الوسط الحضري، رسالة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، كلية العلوم الإنسانية الاجتماعية، جامعة الجزائر، 2006-2007، ص 65.
- 5 - المرجع نفسه، ص 66.
- نفس المرجع، ص 65.
- 6- المرجع نفسه، ص 66.
- 7- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، التغيير الاجتماعي والتنمية السياسية في المجتمعات السياسية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2002، ص 60.
- 8- عبد القادر القصير، مرجع سبق ذكره، ص 77.
- 9- حسين عبد الحميد، أحمد رشوان، التغيير الاجتماعي والمجتمع، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2008.
- 10- سناء الخولي، التغيير الاجتماعي والتحديث، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 2012.
- 11 عبد القادر القصير، مرجع سبق ذكره، ص 78.
- 12- سناء الخولي، الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت 1989، ص 66.
- 13- محمد أحمد بيومي، عفاف عبد العليم ناصر، علم الاجتماع العائلي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 64.
- 14- نفس المرجع، ص 71.
- 15- عبد القادر القصير الأسرة المتغيرة في مجتمع المدنية العربية، مرجع سبق ذكره، ص 82.